

بيان من الهيئة العامة للمراقبة المالية
بشأن
مد مهلة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة

فى ضوء صدور قرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ المتضمن أن يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) " آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية " .

ونظراً لما قد يتطلبه ذلك من وقت إضافى من الشركات المعنية به، فقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٧ بمد مدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة المصرية لأسبوعين وذلك على النحو التالى: -

١. يكون تقديم القوائم المالية نصف السنوية عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ فى موعد غايته ٢٠١٧/٢/٢٨ بدلاً من ٢٠١٧/٢/١٤ .

٢. يكون تقديم القوائم المالية السنوية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ فى موعد غايته ٢٠١٧/٤/١٦ بدلاً من ٢٠١٧/٣/٣١ .

فبرجاء الإحاطة ،،

انتهى

مدير عام الإدارة العامة لمراقبة أسواق التداول


مجدي نبيل
٢٠١٧/١٢/١٥